الاستحواذ على الوظيفة العامة وغياب ثقافة الاستقالة

★ .. سبق أن نشرت صحيفة إيلاف مقالة لي العام الماضي بعنوان "هل تبادر القيادات الإدارية بوضع استقالاتها تحت تصرف رئيس الجمهورية والحكومة؟". وقد كتبت تلك المقالة أثناء ما سمي بثورة المؤسسات والمصطنعة من طرفي النزاع حين كان كل طرف يحرض أنصاره ومحازبيه على إثارة الشغب والقلاقل في المؤسسة التي يرأسها مسئول من الطرف المناوئ، فحتى هذا التصرف والتعبير الشعبي لم يُترك للناس أن يمارسوه باختيارهم وإنما كالعادة يُساقون كالقطيع كيفما وحيثما يريد الراعي.

د. يحيى بن يحيى المتوكل
yyalmutawakel@yahoo.com

وقد شكل تمسك القيادات العسكرية والمدنية على حد سواء بمناصبها تحدياً خطيراً لما تبقى من دولة واستفزازاً كبيراً لأغلب المواطنين، رغم أن معظم تلك القيادات قد عاثت ولاثت في تلك المناصب دون حسيب أو رقيب، وكأن تلك المناصب كانت حقاً شخصياً وملكاً خاصاً لا ينبغي أن ينازعهم عليها أحد. كما بيّن هذا الوضع وذلك الحال خاصية من خصائص النظام السابق والذي أراد من خلالها أن يثبّت أقدامه في قلب وأطراف السلطة وأن يمهد كذلك من خلال تلك الوظائف والشخصيات لمرحلة التوريث، خاصة مع بروز الميل لتعيين شباب يفتقدون للخبرة في مناصب قيادية لارتباطهم بتاريخ آبائهم الذين تحملوا باستحقاق قدراً من السلطة في فترات سابقة.

ويتحمل كل من استمرأ البقاء في تلك المناصب لفترات طويلة جزءاً كبيراً من تبعات ذلك الوضع، وأيضاً المجتمع بشكل عام لسكوته أمام مثل تلك السياسة التمييزية والمخالفة للقواعد القانونية والتنظيمية ولكل الأعراف المؤسساتية وخاصة في جمهوريات تدعي مخالفتها للأنظمة الملكية التي تنحو إلى استمرار الأشخاص وبالذات أفراد الأسر المالكة في مناصبهم لفترات طويلة قد تمتد حتى وفاتهم. ونستطيع من منظور نفساني أن نتبين تعامل أولئك الذين يتصرفون في الوظيفة العامة كملكية خاصة، بل وكذلك استغرابهم واستهجانهم توجيه النقد لتلك التصرفات باعتباره تدخلاً غير مبرر. فهم لا يرون أنفسهم في غير تلك المناصب، ولا حتى يخطر في بالهم أنهم قد يغادروها ويتركوها لغيرهم ما لم يكن إلى منصب أعلى درجة أو أكثر مورداً. وربما نستذكر مقولة رائجة لرئيس وزراء يمني سابق أن من لم يحقق الثراء خلال فترة النظام السابق فإنه مغفل ولن يثري أبداً.

وينطبق الاستغراب ذاته - مع الفارق - على الأحزاب والتنظيمات السياسية التي انتقلت إليها عدوى وفيروس الاستحواذ والسيطرة لتبقى زعاماتها ثابتة ومستقرة لسنين طويلة بغض النظر عن أدائها سلباً أو إيجاباً.

ومن المستغرب اليوم أن دعاة التغيير وبناء يمن جديد ومن ساند الثورة الشبابية المستلبة لا يرون انطباق تلك الدعوات إلا على غيرهم، رغم أن بعضهم محنطون في مناصبهم وأضحوا عامل إحباط في المؤسسات التي استحوذوا عليها وكذلك عقبة أمام انطلاق أعمالها بعد طول سبات. ولا أشك البتة أن كل من ينطبق عليه هذا الحال يعرف حق المعرفة أنه قد تجاوز كل المنطق والمعقول في احتلال هذا المنصب أو تلك الوظيفة وسواء كان ذلك عن طريق المعرفة الشخصية أو القرابة.

لقد كانت مناشدتي في مقالتي التي ذكرتها أعلاه تنصب على إعادة النظر في القيادات الأمنية والسياسية التي كانت غارقة في الفساد حتى قمة رأسها، وتجاوز التردد في تغييرها واستبدالها بكفاءات، مع التنويه إلى ضرورة تجنب تعيين أشخاص متهمين بالفساد أو حتى تدور حولهم شبهاته، خاصة في هذه المرحلة الجد حرجة والتي تتطلب من الجميع درجة عالية من المصداقية والابتعاد عن المزايدات السياسية التي ما زالت تدندن الطرفين السياسيين الرئيسيين. وفي ذات السياق، ولتوقع - كما اعتدنا - تأخير تفعيل قانون التدوير الوظيفي رغم إصدار لائحته التنفيذية، فقد اقترحت مبادرة تتبناها الحكومة باعتبارها تمثل الأحزاب السياسية المنطوية تحت المبادرة الخليجية وبدعم من رئيس الجمهورية، ومؤدى تلك المبادرة دعوة القيادات الإدارية في كافة أجهزة الدولة ومؤسساتها والتي تجاوزت فترة خدمتها في ذات المنصب سبع سنوات إلى وضع استقالاتها تحت تصرف رئيس الجمهورية وحكومة الوفاق. وبالتالي تتيح تلك المبادرة وتساعد رئيس الجمهورية مع حكومة الوفاق على إزالة الاحتقان والتشنجات المبررة منها وغير المبررة، فضلاً عن إجراء التغييرات اللازمة لتجاوز المرحلة بشكل إيجابي بما في ذلك إعادة تعيين الكفاءات في مناصب أخرى بحسب المعايير المهنية للوظيفة. وأعترف اليوم أن ظني قد خاب، وثبت أن الوظيفة العامة بعيدة كل البعد عن التكليف في ثقافة وعُرف ا ليمنيين ، فهي حقٌ من بلغها لا يمكن له التنازل عنها بسهولة، سواءً أدى صاحبها اليمين القانونية أم لم يؤدها وسواءً أحسن في عمله أم أساء.

وهنا أنتقل إلى الجزء الثاني من مقالتي لمحاولة تفسير تلك السلوكيات السلبية ورغبة الاستحواذ على الثروة والمنصب نتيجة التسلط وغياب الرقابة والمساءلة فضلاً عن الاستخفاف بما قد يسميه البعض ثقافة الاستقالة، علماً أن عقوبة أقل خطأ يرتكبه مسئول في دول الغرب هي تقديم الاستقالة مقابل إغلاق الملف حتى لو كان ذلك الخطأ مرتبطاً بحياته الشخصية وليس بمهنية عمله. وتأكيداً على حرص اليمنيين على المنصب وليس المصلحة العامة، ابتكر اليمنيون حالة وسط سموها "الاعتكاف" والتي تمكن صاحبها من مزاولة ما يريد من أعمال وترك ما لا يريد مع استمرار الحصول على كافة مزايا المنصب دون أن يتحمل عناء التواجد في مقر عمله. والأعجب أن ذلك المعتكف يضع شروطاً ويفرض واقعاً دون أن يقع تحت طائلة القانون، على الأقل تقصيره في عمله. وفي هذا العجب العجاب أشير إلى الحديث النبوي صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله حول مسألة الرغبة في الصدارة وطلب الإمارة، إذ نهى عن ذلك وحذر منه في قوله للرجلين اللذين سألاه الإمارة: "إنا لا نولي هذا من سأله ولا من حرص عليه.". والسبب الرئيس وراء ذلك هو فساد النية وضياع الإخلاص أو ضعفه وكذلك المداهنة في الحق وصرف الوقت والجهد في مراعاة الرؤساء ومداهنتهم والحرص على مدحهم، وذلك هو بذور النفاق وأصل الفساد.

ورغم أننا نردد دائماً أن الوظيفة تكليف لا تشريف، فإن الواقع يدل على عكس ذلك تماماً من خلال سعي الأفراد للوظيفة العامة وخاصة الإيرادية والجشع للمال والرغبة فيه والاستعداد لمخالفة كل القوانين والأنظمة ما دامت الدولة من أعلاها إلى أدنى موظف فيها قد ارتضت السرق والرشوة سلوكاً مقبولاً وبعيداً عن عقاب الدولة إلا أحياناً صغار الحالات. وأصبحت السلطة والوظائف لا تمنح إلا للساعين إليها من الأصدقاء والمقربين، بما في ذلك الوظائف العادية والدنيا.

وفي المقابل، هناك البعض وهم قلة يحملون أوراق استقالتهم في جيوبهم وبشكل دائم. ورغم أن ذلك السلوك قد يعكس قدراً من المبالغة، إلا أنه يعبر عن رغبة صادقة في القيام بواجبات الوظيفة وفق أسس وقواعد عامة بعيداً عن الضغوط أو المحاباة والمجاملة التي أصبحت وللأسف لصيقة بالوظيفة العامة.

وأتذكر في هذا الجانب رئيس الوزراء الأسبق المرحوم فرج سعيد بن غانم حين استبشر به اليمنيون وباسمه الثلاثي عند تكليفه رئاسة الحكومة، والذي لم يعر أو يلق بالاً للضغوط التي مورست عليه وأصر على العمل وفق قناعاته وبإطار قانوني مؤسساتي بعيداً عن العشوائية والمزاجية. وقد اضطر لترك ذلك المنصب باعتباره مسئولية وأمانة وليس فرصة للتكسب وتراكم الثروة، فرحم الله ذلك الرجل وأمثاله وهم قلة.

ورغم أن النظام السابق بعقليته المتخلفة اعتبر أن مجرد الاستقالة يمثل إساءة في حقها، وحاول بشكل دائم من خلال أزلامه وزبانيته أن يشن حملات على من استقال من منصبه ويشيع أنه فاسد وغير كفؤ إلى غير ذلك من التهم، وأنه أقيل من أجل إصلاح الدولة وتطهير أجهزتها من الفاسدين والمرتشين، فيا سبحان الله كيف نُزع الحياء من قلوبهم ووجوههم ليصبح الفاسد مصلحاً والعكس صحيح؟

ولتجاوز هذا الوضع والتردي الشديد الذي بلغ مداه، لا بد من إزالة الخوف والقلق من ترك أي وظيفة أو منصب باعتبار أن القيام بها مهمة وقتية ينبغي بعدها الانتقال إلى غيرها وهكذا، بالإضافة إلى إزالة عوامل الإغراء في وظائف بعينها سواء منح مرتبات وحوافز فلكية أو صلاحيات مطلقة وامتيازات لامحدودة وكذلك تحديد فترات زمنية لتولي الوظيفة تتوافق مع طبيعتها ولا تتجاوز بأي حال عن فترتين. لذلك، يجب أن تراعي القوانين والأنظمة مسائل عديدة أهمها الترقية المستحقة والتدرج الوظيفي وكذلك التدوير الوظيفي وعدم تركيز السلطة في مناصب بعينها أو الجمع بين عدد منه مع ضرورة تفويض الصلاحيات وتفعيل الرقابة وعدم قبول الاستثناءات بحجة تفرّد شخص بعينه حتى لو كان رئيس الدولة، فضلاً عن منع توظيف الأقارب وضبط نظام التعاقد حتى لا يصبح باباً خلفياً للتوظيف، مع التأكيد على ضرورة التطبيق والالتزام بكل ذلك من أعلى السلطة. ويجب أيضاً العمل على تغيير هرم التوظيف في قاعدته العريضة من الدرجات الوظيفية الوسطى لتنحاز نحو أصحاب الشهادة الجامعية والدبلوم الوسطي بعد الثانوية.

«المساعدات الميتة»

عنوان مثير بل ربما انا شخصياً استفزني لأنه يتعارض مع قناعاتي الشخصية والعلمية لاعتقادي بأهمية المساعدات للدول النامية لتحقيق ولو جزء من غاياتها التنموية المنشودة خاصة تلك الدول النامية التي تعاني من فجوة تمويل التنمية الاقتصادية شريطة ان يتم توجيه كل المساعدات والمنح والقروض لتمويل خطط وبرامج التنمية الاقتصادية مع عدم تسرب أو هدر أو الفساد في اي من تلك المساعدات..

أ. د. عبدالله غالب المخلافي

هذا عنوان كتاب للمؤلفة «دامبيساموبو» التي ولدت وتعلمت في زامبيا ومن خلال هذا الكتاب اضافت المؤلفة خبرة أكاديمية واسعة وخبرة حياتية من العالم الواقعي وقد تمرست في حقل الاقتصاد وتنقلت في الوظائف بين البنك الدولي وجامعتي هارفارد واكسفورد وحصلت على درجة الدكتوراه من جامعة اكسفورد وبعد انهاء دراستها العلمية قضت ثمانية اعوام في بنك جولدمان ساكس ومؤخراً تعمل خبيرة في الاقتصاد العالمي والاستراتيجيات، صدر هذا الكتاب عن مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية وترجمه المركز ايضاً في عام 2011م، التحية والتقدير لمركز الامارات على جهوده البحثية العلمية بامتياز ونشاطه المتميز في ترجمة الكثير من الكتب في مختلف مجالات العلوم وبالذات العلوم الاقتصادية واتاحتها للقارئ العربي وانا منهم، فللمركز الشكر والتقدير والعرفان وندعو له بالتوفيق والمزيد من التميز في ما ينفع الناس ويمكث في الارض.

وعود إلى الكتاب المعنون بالمساعدات الميتة يبدأ الكتاب برسالة وجدت على جثتي شابين بعمر الورود من غينيا اسم الاول ياجويين كويتا والثاني فودتونكارا كانا متخفيين في حجرة عجلات الطائرة في محاولة للوصول الي اوروبا وكان نص الرسالة مايلي « إلى اصحاب السعادة والمسؤولين في اوروبا: نحن محرومون كأطفال، نواجه الحرب والمرض والجوع ونريد ان نتعلم ونرجوكم ان تساعدونا في افريقيا لنتابع دراستنا لكي نصبح مثلكم» انتهت الرسالة.

يطرح الكتاب اسئلة عديدة تعكس رؤية المؤلفة وانتقاداتها للمساعدات لافريقيا وان تلك المساعدات هي المسئولة عن تخلف وتدهور الاوضاع وبالذات الاقتصادية في افريقيا، من تلك الاسئلة على سبيل المثال وليس الحصر لماذا تهدر المساعدات الدولية بلا طائل وما هو الطريق الافضل لتنمية افريقيا ؟، لماذا تتخبط اغلبية دول جنوب الصحراء الأفريقية في حلقة الفساد والفقر والمرض والاعتماد على المساعدات والتي تبدو بلا نهاية؟، لماذا استطاعت المناطق الناشئة الأخرى أن تتجاوز الصعوبات وتتجه نحو الرخاء الاقتصادي؟، لماذا اخفقت القارة الأفريقية في ذلك؟

وفي إجابة واضحة ومحددة من وجهة نظر المؤلفة التي ترجع أسباب الفقر والجهل والمرض وتدهور الأوضاع وبالذات الاقتصادية عما كانت عليه في معظم الدول الافريقية إلى تدفق المساعدات من مختلف دول العالم إلى أفريقيا حيث تقول:

إن الدول الأفريقية فقيرة بالضبط بسبب برامج مساعدات التنمية المتدفقة إلى أفريقيا بما يزيد عن (300 مليار دولار) منذ عام 1970م.

وتضيف: إن تلك المساعدات والهبات ساهمت في جعل الفقير أشد فقراً، وساهمت في إبطاء النمو، نقتبس بعضاً من كلمات المؤلفة «كانت المساعدات - وستظل - كارثة سياسية واقتصادية وإنسانية لا يمكن التخفيف من ويلاتها، بالنسبة لمعظم أجزاء العالم النامي».

وحسب رأي دامبيسا فإن الدول الأكثر اعتماداً على المساعدات سجلت نمواً سلبياً سنوياً بمعدل ناقص .02% وبين عامي 1970- 1998م، حيث كانت المساعدات في ذروتها في التدفق إلى أفريقيا، ارتفع معدل الفقر في القارة فعلياً من 11% إلى رقم مذهل بلغ 66%.

وترجع المؤلفة دامبيسا حدوث وارتفاع معدل الفقر في أفريقيا خلال الفترة المشار إليها آنفاً بسبب تدفق القروض الميسرة والمنح (في غير الحالات الطارئة) وأن ذلك ترك تأثيراً في أفريقيا مشابهاً إلى حد بعيد لتأثير حيازة الموارد الطبيعية الثمينة، والتي تعتبر شكلاً من أشكال اللعنة، لأنها تغذي الفساد والصراع وفي الوقت ذاته تثبط عزيمة المشروعات الحرة والقطاع الخاص.

تذكر دامبيسا بعض الأمثلة للفساد الذي يتغذى على المساعدات، حيث تقدر سرقات رئيس زائير موبوتوسيسي سيكو خلال سنوات حكمه بما يعادل إجمالي الديون الخارجية للبلاد بأكملها أي نحو خمسة مليارات دولار، وفي الوقت الذي كان يطالب الجهات المانحة بتخفيض فوائد القروض على بلاده، كان يستأجر طائرة كونكورد لكي تنقل ابنته في ليلة عرسها إلى ساحل العاج. وحسب أحد التقديرات هناك على الأقل عشرة مليارات دولار تهرب خارج أفريقيا سنوياً، وهذا المبلغ يعادل نحو نصف ما تلقته قارة أفريقيا من مساعدات خارجية عام 2003م.

إن تقديم القروض الميسرة والمنح بشروط سهلة يشجع على ارتكاب أشياء من هذا النوع تماماً مثل وجود الاحتياطيات الغزيرة من النفط أو غيره، ومن السهل سرقة المساعدات الخارجية، نظراً لأنها تقدم عادة لحكومات دول أفريقيا بصورة مباشرة، وليس هذا فحسب، بل تجعل الاستيلاء على الحكم هدفاً يستحق القتال من أجله، وربما كان الأهم من ذلك كله أن تدفق المساعدات يمكن أن يقلص الادخار والاستثمارات وعدم الالتفات لتنفيذ البرامج والخطط التي ينتهي بها الحال إلى الحفظ في الارشيف لا أكثر، وتذكر الدكتورة دامبيسا مثالاً عن «الشركات الأفريقية الصانعة لناموسيات البعوض التي أفلست بسبب قيام وكالات المساعدات الدولية بتوزيع الناموسيات مجاناً وبصورة متعمدة».

لم تكثر الدراسة من النقد والهجوم الصريح على الحكومات الأفريقية التي تدفقت عليها المساعدات الدولية وظلت متلقية باسم تمويل التنمية الاقتصادية ولم تحقق شيئاً من ذلك، بل ذهبت معظم تلك المساعدات إن لم يكن كلها ذهبت في جيوب المسؤولين الحكوميين في تلك البلدان الأفريقية وغير الأفريقية في حقيقة الأمر، وكأن الأمر ينطبق على كل الدول النامية ومنها بلادنا اليمن التي تدفقت ولا تزال تتدفق عليها المساعدات والقروض والمنح والهبات من أجل النهوض بالتنمية، لكن للأسف لم يتم استغلال تلك التدفقات من المساعدات الدولية في تحقيق الغايات التنموية المنشودة، وإنما برزت ظواهر وأمراض اقتصادية جديدة، بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية في جوانب كثيرة، إضافةً إلى الأمراض الاقتصادية الجديدة مثل ارتفاع معدل الفقر وبروز مشكلة البطالة.

في الكتاب الذي نتحدث عنه هنا قالت الدكتورة دامبيسا : «في العالم المثالي إن ما تحتاجه الدول الفقيرة المصنفة في أسفل درجات التنمية الاقتصادية ليس الديمقراطية وتعددية الأحزاب، بل في الحقيقة هي تحتاج إلى ديكتاتور حازم يريد الخير لبلاده، وينفذ الإصلاحات المطلوبة لتحريك الاقتصاد في طريق التقدم».

إن تحقيق الصين معجزة اقتصادية تم من خلال الصادرات المتنامية والاستثمارات الأجنبية المباشرة وليس من خلال المساعدات.

ونحن لا نتفق مع الدكتورة دامبيسا في موقفها من المساعدات الدولية، ذلك أننا نرى أن الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية جميعها تفوق كلفتها القدرات المالية للدول النامية، ولذلك نرى أن دعم المجتمع الدولي والدول المتقدمة للدول النامية أمر لا بد منه، بل إنه واجب إنساني وأخلاقي وحتمية اقتصادية على الدول الغنية القيام بذلك الدور في تقديم القروض والمنح والمساعدات، وليس في هذا شك أن تلك المساعدات تدعم وتعزز السعي نحو تحقيق الغايات المنشودة في البلدان النامية، ولكن نتفق مع الدكتورة دامبيسا في أن المشكلة في استغلال حكومات الدول النامية الأفريقية وغير الأفريقية للمساعدات الدولية أمر يشوبه الكثير من المظاهر الفسادية والاختلاسات والنهب والتسرب واعتبار تلك التدفقات الدولية من المساعدات حقاً من حقوق المسؤولين الحكوميين في الدول النامية وليست مساعدات من أجل دعم وتعزيز النمو والتنمية الاقتصادية في بلدان العالم الثالث، بقول آخر: إن آليات العمل التنموي في البلدان النامية المتلقية للمساعدات هي آليات عمل غير مؤسسية وغير قانونية وغير منضبطة، بل غير أخلاقية، لذا تم تجيير دور المساعدات الدولية من الاتجاه لتعزيز النمو والتنمية في البلدان النامية إلى تعزيز آليات الفساد والفاسدين وإعادة إنتاج الفساد وتفريخ الفاسدين في معظم البلدان النامية وفي مختلف أجهزة الدولة النامية، ناهيك عن بروز وظهور أشكال وأنواع الفساد الإداري والمالي وسيادة تلك المظاهر غير المؤسسية وغير القانونية وغير الأخلاقية، الأمر الذي زاد من تخلف البلدان النامية وسوء الأوضاع الاقتصادية في معظم البلدان النامية وعلينا في اليمن ان ندرك الدروس المستفادة من هذه التجربة الأفريقية ونعمل على تصحيح المسارات المتعلقة بتدفق المساعدات الدولية لبلادنا، وعلينا إعادة النظر في دراسة وتقنين وتنظيم استيعاب المساعدات الدولية واستغلالها بشكل أمثل لتحقيق الغايات التنموية المنشودة وعدم تسرب أي من تلك المساعدات خارج برامج وخطط النمو والتنمية الاقتصادية ووضع العقوبات القاسية لكل مَنْ يحاول أو يتسبب في شبهة فساد أو اختلاس حتى دولار واحد من تلك التدفقات النقدية الدولية لدعم النمو والتنمية في بلادنا وفي كل دولة من دول العالم النامي.

استاذ الاقتصاد والعلوم المالية والمصرفية - جامعة تعز

من السبت الى السبت

للعمران والحياة .. لابد من الأمن والسلام..؟

أحمد الأكوع

من المستحيل أن يتقدم الشعب اليمني نحو المستقبل ويتطور في كل المجالات إذا لم يتحقق الأمن والأمان على ربوع هذا الوطن واذا لم يع كل مسئول وسياسي ومثقف وطالب علم دوره في بناء هذا الوطن البناء الصحيح البعيد عن التنظيرات السياسية وعن جعل كل واحد مصلحته الذاتية فوق كل المصالح..

والشعب اليمني كغيره من الشعوب عرف كل التجارب والأحزاب والطوائف وأن هذه لوحدها لم تقدم ولا تؤخر أي شيء على الساحة الوطنية وقد تعثرت العديد من الشعوب عندما حاولت ان تطبق في بلدها تجارب الآخرين دون النظر بعين الاعتبار إلى خصوصياتها مثل التجارب الاشتراكية حاولت بعض الدول ان تطبقها حرفيا وأن تكون ملكا أكثر من الملك واليمن اليوم في ظل الحوار الوطني تحاول بكل الوسائل ان تصنع مستقبلا بنفسها وارادتها دون تدخل أو ضغوط من أحد..

القاعدة

القاعدة مدينة حديثة البناء في وادي نخلان من مديرية ذي سفال وأعمال محافظة إب تقوم فوق هضبة مسطحة افقيا ورأسياً تقع بجوار خط الطريق إلى مدينة تعز وكانت سابقا عبارة عن مطرح للمسافر من اب إلى تعز والعكس وقد اتسع عمرانها وصارت مدينة كبيرة تحيط بها عدد من السهول والوديان الدائمة الخضرة لكن للأسف أن القاعدة دخلت اليها السياسة وأي مواطن يكتب في جوازه أو بطاقته من القاعدة يتعرض للاعتقال في أي بلد أوروبي..

أحمد بن محمد العلفي..؟

كان يحفظ شعر أبي الطيب وأبي العلاء، كثير السؤال عما فيهما من المعاني وله في التلميح إلى ذكر حاجته بين الورزاء طريقة لم يسبق إليها ورد على الوزير الحسن بن على حنش فأطال الكلام معه وختم بأن قال نحن أفضل من الملائكة: فقال الوزير لماذا؟ لأن طعامنا الحبوب والفواكه وطعامهم التسبيح ونحن في هذه الأيام نطلع الى الأسواق فنقول سبحان الله ما هذا العنب سبحان الله ما هذا البلس سبحان الله ما هذا الفرسك فنكتفي بالتسبيح ونخرج من الأسواق كما دخلنا فأمر له الوزير بصلة سنية، وله قضية مشهورة مع وزراء الأمام المنصور بالروضة كان قد افلس فعرض لهم بحاجته ، فلم ينل شيئا منهم فأمسى ليلته بأشد ما لقي وكتب الى كل واحد منهم أن ولدي محمد مات ولا اجد ما اكفنه فاحضروا دفنه فبعث إليه كل واحد منهم بكفن ومال واصبحوا يتواردون الى المسجد الجامع بالروضة فلما أصبح قيل له أن وزراء الإمام وأعيان الدولة بالجامع ينتظرونك للجنازة فخرج إليهم وهو يضحك واعتذر بأن ولده أصابه بلغم وأقاله الله فعلموا انه قد خدعهم وخرجوا يضحكون وما زالت القالة شهراً من تلك الحالة وله قصص كثيرة من هذا النوع.

شعر:

اذا نام غرفي دجى الليل فاسهري
وقم للمعالي والعوالي وشمري.

الحوار وشياطين البلاد والشعب

عارف الدوش

< هناك تفاؤل في الأوساط السياسية بأن الحوار يسير بشكل طيب، لكن علينا الاعتراف بأن ليس كل شيء على ما يرام ولا بد لعمل كبير جداً يتعلق بمصير البلاد ونوعية نظام الحكم وهوية الدولة الوطنية القادمة، أن يثير الكثير من التباينات وان هناك قوى تبحث لها عن دور مستقبلي سوف تمارس ضغوطاً قوية لتحقيق أهدافها وفرض رؤاها وقد استخدمت في الماضي أساليب كثيرة ومتعددة لفرض رؤاها اختلفت تلك الأساليب بين اللين والشدة بين التحايل على الأهداف الكبرى والقضاء على المختلفين بالقوة وكانت موجهات تلك القوى الخصومة وليس التعايش.

فظلت خلال المراحل الماضية تفتعل المشاكل وتمارس الضغط على مواقع الجراح ونكء آبار الصديد المتراكم بفعل ارتكاب الأخطاء التي كان سببها النخب السياسية في تلك المراحل والتي كان كل منها يدعي امتلاك الحقيقة فيقصي المتباين معه في الرؤى بأشكال مختلفة مستخدما كل الأدوات المشروعة وغير المشروعة بما في ذلك المسجد والفتوى الدينية والتحليل والتحريم أو العكس استخدام الأيديولوجية والغلبة والقوة، والأمر ليس حكرا على قوى بعينها، فقد اشتركت بممارسة عمليات الإقصاء والتهميش والتصفيات قوى متناقضة ومتباينة من "اليمين إلى الوسط إلى اليسار" وكان لكل منها أساليبه في إقصاء الآخر، وظلت أساليب تأليب الناس ضد بعضهم هي السمة الغالبة لكل مراحل التصفيات والإقصاء والتهميش واستخدمت النخب السياسية كل الأساليب باختلاق معارك جانبية وفي مراحل سابقة وحسمت تلك القوى اختلافاتها مع القوى المتباينة معها في الموقف والرؤية لشكل الحكم ونوعية الإدارة بالحديد والنار معتمدة على الغلبة والقوة والنفوذ و المال والسلاح.

وليس هنا المجال مناسب للتوسع في الحديث حول هذا الجانب فتاريخنا اليمني مليء بالأمثلة وفي مقدمتها فشل ثورة 48م والتحايل على أهداف ثورتي الـ26 من سبتمبر والـ14 من أكتوبر ثم تحويل انتصار السبعين يوماً وتثبيت النظام الجمهوري إلى هزيمة بالصرع الدامي في صنعاء ثم الصراع في عدن حول هوية الدولة "يمين انتهازي ويسار متطرف ومغامر..إلخ من التسميات" و ما رافق ذلك من تصفيات في الشمال والجنوب معاً، وهو ما أدى إلى مقتل ثلاثة رؤساء في فترة وجيزة وانفجر الصراع بشكل مؤلم ودام في 13 يناير 86 في الجنوب خسرت بسببه اليمن كوادرها المجربة، وجاءت حرب صيف 94م لتكمل ما نقص لتدخل اليمن في نفق مظلم وهو ما أوصلنا إلى ما نحن فيه .

هناك شبه اتفاق بين القوى السياسية يلمسه المتابع والمراقب حول عدم حرف مسارات التباين والاختلاف حول قضايا الحوار الوطني من مسارها الحواري إلى مسار صراعي بعيداً عن طاولات مؤتمر الحوار الوطني الشامل ويتفق الخطاب السياسي للمتباينين في الرؤى الفكرية وأسلوب التنفيذ أو إدارة اليمن خلال المرحلة القادمة أن بقاء التباين في مربعات الأخذ والرد وإبراز الحجج وأهمية أن يتم النزول إلى مستوى طموحات الجماهير لا البقاء في مربعات النخب وان لا تعتبر النخب نفسها هي الممثلة للجماهير وتتحدث باسمها دون تمثل مطالبها أو القيام بتفسير تلك المطالب كما تريد النخب ويخدم مصالحها هي لا مصالح الجماهير.

والتباينات والاختلافات حول شكل الدولة اليمنية القادمة ونوعية النظام السياسي "فيدرالية من إقليمين أو من أقاليم وبرلماني أو رئاسي أو مختلط" يظل اختلافاً وتبايناً سياسياً ورؤية وفقاً لحيثيات محددة لابد أن تنتج مما يريده الشعب وما يراه بعد أن جرب الخيارات السابقة التي أفضت إلى صراع كاد يدمر الأخضر واليابس ولا خوف من بروز التباينات الحاصلة بين رؤى المكونات السياسية فيما يتعلق بقضايا الحوار الساخنة "الجنوب وصعدة" لأنهما اللتان سيحددان شكل الدولة ونوعية النظام القادم ومن الطبيعي أن يكون هناك تباين واختلافات ولكنها لا بد أن تظل مؤطرة بآليات الحوار الوطني، لأن البحث عن معارك جانبية وتكبير وتضخيم بعض التباينات والاختلافات يخرج الحوار الوطني عن أهدافه وتضيع القضايا الكبيرة ويبدأ الناس في التوهان بين تفاصيل القضايا الصغيرة والجري وراء معارك جانبية لا تغني ولا تسمن من جوع.

ومن بداية الحوار وقبله هناك إجماع أن حل قضيتي الجنوب وصعده هو المفتاح الحقيقي لنجاح الحوار وبدون حلهما لا نجاح للحوار ولكن هذا الحل لابد له أن ينبع من مطالب الناس لا أن يأتي من خلال القيادات السياسية والنخب التي دائما ما كانت تصنع الحلول بعيداً عن مطالب الناس أو بتعبير الدكتور ياسين سعيد نعمان كانت النخب تتشاور مع الناس عندما تحتاجهم وتتخذ القرار نيابة عنهم عندما لا تحتاجهم وتأكيده على أن الحلول النخبوية سقطت إلى غير رجعة.

نعم ذلك صحيح ولم يعد اليوم بعد الثورة الشبابية الشعبية السلمية مجدياً أن تفكر النخب بدلاً عن الناس فقد خرجوا وقالوا كلمتهم، صحيح جرى الاحتواء بكثير من الحسابات والحذر من قبل النخب السياسية التي كانت مهمومة بماضيها الصراعي وتوجسها الكبير بانفجار اليمن وتلاقى ذلك مع توجس خارجي وكلاهما التوجس الخارجي والداخلي التقيا على التوافق لفرملة عجلة التغيير وتبريد دورانها خوفاً من احتكاك تروسها وتطاير شرر النيران إلى الآفاق القريبة والبعيدة خاصة واليمن قريبة جدا من خزان النفط العالمي ومسيطرة عل طرق إمداد التجارة والنفط في ظل مخاوف من طرق التجارة والنفط في الخليج ومضيق هرمز.

ويقال دوماً أن الشيطان يكمن في التفاصيل ويتحمل المتحاورون في هذه المرحلة مسئولية تاريخية كبرى بضرورة لجم شياطين التفاصيل وعدم السماح لبعض ممن اعتادوا في مراحل سابقة بممارسة "الشيطنة" باختلاق قضايا جانبية وثانوية من اجل تمرير ملفات ورؤى محددة من خلال تسخين الأجواء وخلق معارك جانبية تلهي الناس وتصرف أنظارهم عن القضايا الكبرى حتى يجري التحايل على ما تريده الجماهير وتحلم به.

أخيراً : إننا نرى "شيطنة" بدأت تطل بقرونها علينا لكي تجرنا بعيداً عن طاولات الحوار ولكل الشياطين أهداف ومقاصد اختلفت مسمياتها اليوم عن الأمس لكنها من نبت رؤى وتكفير سياسي عقيم وقديم وبالي، فالشعب عرف طريقه وإن لم يجد طموحاته تتحقق بحدها الأدنى على الأقل سيقلب الطاولة على الجميع والبطالة والجوع سيكونان الشرر التي تشعل الناس ضد الجميع، فافهموا يا شياطين البلاد والشعب.